

رؤى واستذكارات

هل يستقيل عادل عبد المهدي؟

كثير الحديث في الآونة الأخيرة عن نية رئيس مجلس الوزراء الاستقالة ، ورغم النفي التام الذي صدر عن مكتب الدكتور عادل عبد المهدي وعن شخصيا بعدم التفكير بالاستقالة وإن الموضوع يعود للبرلمان ... الا انه ليس هناك دخان من غير نار كما يقال!!!!!!

والا لماذا الحديث الجاد والتصريحات الإعلامية من قبل بعض الكتل السياسية عن الاستقالة في هذا الوقت بالتحديد؟ بداية ان موضوع الاستقالة ليس بجديد وإن رئيس مجلس الوزراء نفسه هو من طرده وافصح عنه في أكثر من مناسبة ولقاء تلفزيوني بعبارة ان: استقالتي مكتوبة وفي جيبتي .

ورغم انه عاد بعد توليه المنصب لنفي نيته الاستقالة ، الا انه قال ما زالت تعتبر وسيلة من وسائل الضغط اى انها واردة ويمكن ان تحدث في اى وقت . والملفت في المؤتمر الاسبوعي الاخير قوله ان الكتل السياسية تحاول التخرب من تنفيذ البرنامج الحكومي الذي صوتت عليه في البرلمان العام الماضي ، كما ان مؤشر عدم الاتفاق على الوزارات الأمنية دليل آخر على تجاهل الكتل السياسية لمطالبات نجاح الحكومة او ان الخلافات بينها غير قابلة الانفراج في هذا الملف وغيره مما يشكل ضغوطا إضافية على حكومة الدكتور عبد المهدي قد تودي بها الى السقوط الشعبي قبل الرسمي . ان حكومة لا تدعمها الكتل السياسية التي اتفقت عليها او رئيس وزراء فيها لا توافق على اللقطة والبرلمان ، فما بالك بالدكتور عادل عبد المهدي المرشح الاتفاقي للفتح وسائرون المختلفين اصلا في الموقف من الاتفاق الجوى ورئيس وزراء ممثلا للسلطة التنفيذية لا تعاونه السلطة التشريعية ويلجأ للقضاء احيانا للشكوى على رئيس البرلمان ... وبرنامجها الحكومي معلق في اغلب فقراته وبغير قابل للتنفيذ في الكثير من مفاصله ومشاكله مع الاقليم ما زالت عسيرة رغم التنازلات والجهود الحثيثة التي تبذل من قبل المركز فقط لثوبتها ، وجهوده لتحسين الواقع الخدمي تصلمت بماقيات الفساد احيانا والمصلحيات بين المركز والمحافظات او الانقلابات الجوية احيانا اخرى ، ووسائله لتصميم التوافق بين الكتل تذهب إدراج الرياح بسبب تمسك كل الأطراف بالمحاصرة الى كل المفاصل الوظيفية... انها معضلة كبيرة وملعب صعب وضع الدكتور عادل عبد المهدي نفسه فيه دون أخذ الضمانات الكافية ممن رشحوه على تنفيذ كافة الظروف التكليف .

واليوم عليه ان يستثمر رسالة المرجعية الدينية في خطبة الجمعة الماضية للضغط على الكتل السياسية والبرلمان: بدلا من حديث الاستقالة: في إكمال الكابينة الوزارية والتخلي عن محاصرة الوظائف والدرجات الخاصة واستكمال القوانين المعطلة ومحاربة الفساد وتقديمه للقضاء .

فهل يصدر في مهمته ويكمل المشوار لآخر ام

يبقى نفسه ممن يضع العصا بالجملة ويكشف

امام الراي العام والامال كل الحقائق والخفايا

ويقدم استقالته ويرتك الوطن في ازمة سياسية

جديدة لا سامح الله هو في عنق عنها بهذا الوقت

بالذات... وهذا ما لا تتمناه.



جواد العطار

بغداد

ناظم طفل (الشرقية)

احيانا اقول ان هذه السلطة معطولة جدا لسبب بسيط وهو ان هناك من يقدم لها تقارير يومية عن الفقراء في كل ارجاء البلاد.واتا اعني ان الفصائيات والاعلام المرئي والرقوي برقع يوميا رسائله الى المسؤول كي يعرف درجة الحرمان التي يعاني منها الكثيرون لا سباب شتى. اذن سيكون المسؤول معطولا لان هناك من يقول له ان فئات معينة تطلب بفرص عمل ولا يتاح لهم في وظائف اخرى و هو غاضب لانه يريد ان يرى حقيقة تتعدى اعطاء بضعة حبات باراسيتول الى توفير المراكز الصحية التي تعالج الامراض المستعصية والامراض المزمنة. وبدلا ان يقوم المسؤول بجولة على الناس وفتح ثلاجاتهم والسؤال عن احوالهم المعيشية تقوم هذه الفصائيات او تلك بوضعه في قلب معاناة شعبه دون ان يتحرك من مقعده البرد جيد.

لا حاجة ان يبحث المسؤول عن فقراء، شعبه في جولات اشهرها بها الزعيم عبد الكريم قاسم ذلك لان هناك من يوصل الواقع اليه ملونا وينقثية الاج دي. المسؤول معطول لكن يبدو ان الامر ليس كذلك ولعلنا نعرف ما يتعرض له الصحفيون والكتاب ويضع الفصائيات من ملاحظات وهذا يعني ان المسؤول مزيج من قول الحقيقة له وهو غاضب لانه يريد ان يرى الصورة الجميلة للواقع واتا لا ارى ملامح هذه الصورة. عملا بتذكير هؤلاء المنظرين الذين تحدثوا لساعات طويلة في برامج متجددة عن موضوع ليس له وجود إلا في مخيلتهم.

وقد لا اكون مستغربا حينما ينشأ المرحوفة والخطأ الفاضح من بعض السياسيين والبرلمانيين ؛ فكل صفة اتصف بها بعض اولئك منذ العام 2003 ولطالما تحدثت



نوزاد حسن

بغداد

الكتاب العظيم

ها أنت في صلاتك تكلم الله في حين ان الله يكلمك حينما تقرأ القرآن .اجل يكلمك الله في كل قراءة تقرأ فيها القرآن ، ذلك ان القرآن هو كلام الله فهل انت راغب في سماع كلام الله ! لا ريب انك تريد ذلك فمن احسن من الله فيلا . ان القرآن هو كتاب الله العظيم انزله الوحي جبريل على النبي المصطفى ليكون للملأين بشيرا وهاديا ونذيرا وليسكن العجزة الخالدة التي تحدى بها الله الجن والانس ان يأتوا بمثله فهو قران عربي لغته الفصاحة والبلافة .

كان السلف الصالح يحفظونه في صدورهم ويرون فيه منهجا لحياتهم يعملون بعمله ويحكمون بأحكامه ويسيرون بسيرته فهل يا ترانا اليوم نخطو خطواتهم ام نرتكبا هذا الكتاب وراء ظهورنا! الواقع ان هذا الكتاب أصبح غريبا بين امله ، جبروه ولم تعد سوى القلة من تلاميذه وتتنهج نهج في حين ان قراءته وحدها هي عبادة واي عبادة علاوة على ان قراءته هي كسب علم ومعرفة وسلوك واخلاق .. وهو من يشفع لنا يوم لا ينفع مال ولا بنون .

لقد شغلنا بل شغلنا المدنية المعاصرة ببريقها ولهبها وبعثها فأصبحنا لسرى لوهوا ورحنا نسسج مع هذا التيار الجارف الذي أفقنا القدرة العودة الى منابع الروح والسلس تلك القيم الرأعنة المبهجة للقلب والنفس ، فاية مثلة ان تجردنا عن ثياب الفضيلة والشرف والكرامة .. اجل اية مثلة ! وكنتما لم تعد نفهم أين هو الضر واين هو النفع وكنتما في غلظة أو سبات .

لقد حفظ الله هذا الكتاب العظيم منذ نزوله قبل أكثر من ألف عام وسيحفظه الى يوم البعث فهل سنعود اليه ولنتدبر آياته ونكتسب منه الحكمة والعلم والمعرفة لنزداد ايمانا على ايمان ام نبقي على غينا لنزداد ضلالا على ضلال !



ناجح صالح

كركوك

المجلس الأعلى لمكافحة الفساد

بين التصريحات السياسية والواقع القانوني



مجلس : عادل عبد المهدي يرأس اجتماع المجلس الأعلى لمكافحة الفساد

المذكورة أنفا لا غير ذلك . رابعا- إن دور المجلس تنسيقي لا أكثر -كما توضح لكم من الاستعراض المتقدم ؛ وحينما نقول ذلك فإننا لا نقصد الانتقاص من الرقابية المختصة وهي حياة النزاهة لتستطيع تعديل الأمر الديواني ؛ لأن المقصود هو عناوينه الوظيفية لا اسماهم الشخصية . وهذا الخطأ قد يتم -كما غيره في هذا الأمر - من العجلة وعدم الإحاطة القانونية للجهة التي تولت صياغته .

ثانيا- لقد تم إقصاء الأمين العام لمجلس الوزراء من عضوية المجلس الجديد وهذا بلا ريب خطأ كبير ما كان ينبغي الوقوع فيه ؛ والسبب في ذلك أن وظيفته المجلس هي تنسيقية - لا أكثر- ؛ ومن ثم فإن القرارات أو الإعامات الصادرة عنه يجب أن توجه عبر قناة الأمانة العامة لمجلس الوزراء التي تتولى بحسب طبيعة عملها إشعار الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة كافة بالقرارات والإعامات والتوجيهات . هذا من جهة ومن جهة أخرى تتولى هذه الأمانة مهمة متابعة هذه القرارات والإعامات والتوجيهات ؛ وإيضاح الأمانة للشكاوى والمالي والإداري فإنها تقدم إلى حياة النزاهة ولا يمكن سلبها هذه الصلاحيات الدستورية والقانونية وهكذا فيما يتعلق بعمل ديوان الرقابة المالية وصلاحياته القانونية ؛

ثالثا- لقد تم استبدال ممثل المفتشين العموميين في المجلس بأحد المفتشين العموميين الجدد وهذا أيضا خطأ ما كان ينبغي الوقوع فيه ؛ إذ من المفترض أن يكون هذا المجلس هو أحد المفتشين الذين ما زالوا في الخدمة منذ سنين عديدة ومن ذوي الخبرة والمعرفة بعمل مكاتب المفتشين الأخرى وحيثما بكل تفاصيل عملها خلال السنوات الماضية ؛ أي يكون قادراً بحق على تحليلها والإفادة من خبرته عند طرؤ أية قضية تتعلق بالمفتشين سابقاً وحالياً . نعم في حالة الرغبة باستبدال الممثل السابق باخر يحل محله كان بالإمكان القيام بذلك شريطة أن يستند بأحد مفتشي المنظومة الآخرين من المتحققة فيهم الشروط

بمقتضاها تم تغيير اسم المجلس من (المجلس المشترك لمكافحة الفساد) إلى (المجلس الأعلى لمكافحة الفساد) ؛ لكونه أصبح برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء (السيد العبادي) ؛ وبقيت الجهات السابقة ممثلة فيه وهي ؛

اولاً- الأمين العام لمجلس الوزراء ثانيا- رئيس هيئة النزاهة ثالثاً- رئيس ديوان الرقابة المالية رابعاً- ممثل عن السلطة القضائية خامساً- مدير عام الدائرة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء

مقرراً . ما يعني أن التغيير في هذا الأمر هو دخول السيد رئيس مجلس الوزراء في عضوية المجلس لأول مرة منذ تاسيسه وترؤسه عام . وسنذكر نهاية شهر آب من عام 2015 أصبح اسم المجلس (المجلس الأعلى لمكافحة الفساد) وترأسه السيد رئيس مجلس الوزراء . وقد عقد المجلس آنذاك العديد من الاجتماعات الدورية التي أسفرت عن إصدار العديد من القرارات والإعامات والتوجيهات التي سهلت بالحصول عمل الأجهزة الرقابية وبقيت وظيفته الرئيسية التنسيق بين الأجهزة الرقابية الثلاث والخطط والمقترحات التي تصدرها عن إدارتها والتي أسفرت عن إصدار العديد من القرارات والتوجيهات التي تهدف إلى التنسيق وإزالة العقبات التي تعترض طريق الأجهزة الرقابية .

وقد تقدمنا في حينه بمقترح يرمي إلى إدخال ممثل عن السلطة القضائية في المجلس ليحصل التنسيق الكامل ؛ إذ لا فائدة من عمل الأجهزة الرقابية الثلاث دون وجود القضاء وفعلاً وافق مجلس القضاء الأعلى على المقترح الذي تضمنه المجلس وأدخل ممثل عن السلطة القضائية (وهو السيد رئيس جهاز الإشراف القضائي) ليكون عضواً في المجلس آنذاك .

وبعد الإعلان عما سمي بـ (حزمة الإصلاحات) إبان حكومة السيد العبادي في عام 2015 صدر الأمر الديواني المرقم 340 في 27/8/2015 الذي

يحدد آفتى أحد هؤلاء وواقفه البعض بضرورة الأجهزة الرقابية وهي ؛

ديوان الرقابة المالية -هيئة النزاهة - المفتشين العموميين - الإكتفاء بهذا المجلس بدوى انه يمارس صلاحيات هذه الأجهزة ذاتها ؛ لذا لا بد من إلغائها ؛ بغية القضاء على الترهل .

ودعا شان إلى ضرورة محاسبية الفاسدين من قبل هذه الأجهزة وطالب ثالث بإحالة ملفات الفساد إلى المجلس لغرض التحقيق فيها وتقديم رابع يطلب إلى المجلس برك فيه إجراءات برائته و يمنحه صوم الغفران ... الخ . ثم ضجت من بعد ذلك الفتوات القضائية بمرامحها المعروفة واستخضت العديد من هؤلاء المنظرين الذين تحدثوا لساعات طويلة في برامج متجددة عن موضوع ليس له وجود إلا في مخيلتهم.

وقد لا اكون مستغربا حينما ينشأ الخطأ الفاضح من بعض السياسيين والبرلمانيين ؛ فكل صفة اتصف بها بعض اولئك منذ العام 2003 ولطالما تحدثت

بمقتضاها تم تغيير اسم المجلس من (المجلس المشترك لمكافحة الفساد) إلى (المجلس الأعلى لمكافحة الفساد) ؛ لكونه أصبح برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء (السيد العبادي) ؛ وبقيت الجهات السابقة ممثلة فيه وهي ؛

اولاً- الأمين العام لمجلس الوزراء ثانيا- رئيس هيئة النزاهة ثالثاً- رئيس ديوان الرقابة المالية رابعاً- ممثل عن السلطة القضائية خامساً- مدير عام الدائرة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء

مقرراً . ما يعني أن التغيير في هذا الأمر هو دخول السيد رئيس مجلس الوزراء في عضوية المجلس لأول مرة منذ تاسيسه وترؤسه عام . وسنذكر نهاية شهر آب من عام 2015 أصبح اسم المجلس (المجلس الأعلى لمكافحة الفساد) وترأسه السيد رئيس مجلس الوزراء . وقد عقد المجلس آنذاك العديد من الاجتماعات الدورية التي أسفرت عن إصدار العديد من القرارات والإعامات والتوجيهات التي سهلت بالحصول عمل الأجهزة الرقابية وبقيت وظيفته الرئيسية التنسيق بين الأجهزة الرقابية الثلاث والخطط والمقترحات التي تصدرها عن إدارتها والتي أسفرت عن إصدار العديد من القرارات والتوجيهات التي تهدف إلى التنسيق وإزالة العقبات التي تعترض طريق الأجهزة الرقابية .

وقد تقدمنا في حينه بمقترح يرمي إلى إدخال ممثل عن السلطة القضائية في المجلس ليحصل التنسيق الكامل ؛ إذ لا فائدة من عمل الأجهزة الرقابية الثلاث دون وجود القضاء وفعلاً وافق مجلس القضاء الأعلى على المقترح الذي تضمنه المجلس وأدخل ممثل عن السلطة القضائية (وهو السيد رئيس جهاز الإشراف القضائي) ليكون عضواً في المجلس آنذاك .

وبعد الإعلان عما سمي بـ (حزمة الإصلاحات) إبان حكومة السيد العبادي في عام 2015 صدر الأمر الديواني المرقم 340 في 27/8/2015 الذي

يحدد آفتى أحد هؤلاء وواقفه البعض بضرورة الأجهزة الرقابية وهي ؛

ديوان الرقابة المالية -هيئة النزاهة - المفتشين العموميين - الإكتفاء بهذا المجلس بدوى انه يمارس صلاحيات هذه الأجهزة ذاتها ؛ لذا لا بد من إلغائها ؛ بغية القضاء على الترهل .

الجزء الاول (1-2)

لم أشأ الحديث عن هذا الموضوع طيلة الامة المنصرمة من بداية هذا العام ولقد كنت مترددا في الكتابة عنه لأسباب عديدة ؛ لعل من أبرزها أن الإعلان عن إجتماع المجلس برئاسته الجديدة المتقلة بالسيد رئيس مجلس الوزراء قد أسفرت عن عدم علم الكثيرين بحقيقة هذا المجلس وطبيعة دوره بل إن الامة المنصرمة قد اصابت اللخبخ من حقيقة مؤلة مفادها عدم علم وإحاطة كثير من اوساط المجتمع ببعض الامور البيديهية التي يفترض العلم بها .

وحينما تواجدت هذه الحقيقة فإنك ستخار وتتوعد كثيرا في الحديث عن امر تحسبه بيدهيا ويحسبه غرنا من الغالبية العظلي امرأ غير معلوم !!! وتزداد الحيرة أكثر حينما تدرك ان الذين لا يعلمونه هم من عليه القوم سياسيين وبرلمانيين واعلاميين . ولعل هذه المشكلة تتفاقم أكثر عندما لا ينبري احد لبيان الحقيقة فلا مناص والحال هذه من التصدي لإيضاحها ولو اقتضت الى سخط البعض من المستفيدين من ظاهرة التجهيل في المجتمع .

الأمر الديواني المتعلق بالمجلس ؛ عند صدور الأمر الديواني الجديد في عهد الحكومة الجديدة المتعلق بالمجلس الأعلى لمكافحة الفساد بدأ المنظرين والخبراء والمحللون بالتحذير عن امر وكأنه سابقة جديدة غير معهودة ويداوا بوضع تصورات طويلة في عنق أنفسهم لأمور سبقهم بها المجلس وهي ليست بالاساس من وظائفه وصلاحياته .

ولقد آفتى أحد هؤلاء وواقفه البعض بضرورة الأجهزة الرقابية وهي ؛

ديوان الرقابة المالية -هيئة النزاهة - المفتشين العموميين - الإكتفاء بهذا المجلس بدوى انه يمارس صلاحيات هذه الأجهزة ذاتها ؛ لذا لا بد من إلغائها ؛ بغية القضاء على الترهل .

ودعا شان إلى ضرورة محاسبية الفاسدين من قبل هذه الأجهزة وطالب ثالث بإحالة ملفات الفساد إلى المجلس لغرض التحقيق فيها وتقديم رابع يطلب إلى المجلس برك فيه إجراءات برائته و يمنحه صوم الغفران ... الخ . ثم ضجت من بعد ذلك الفتوات القضائية بمرامحها المعروفة واستخضت العديد من هؤلاء المنظرين الذين تحدثوا لساعات طويلة في برامج متجددة عن موضوع ليس له وجود إلا في مخيلتهم.

وقد لا اكون مستغربا حينما ينشأ الخطأ الفاضح من بعض السياسيين والبرلمانيين ؛ فكل صفة اتصف بها بعض اولئك منذ العام 2003 ولطالما تحدثت

بمقتضاها تم تغيير اسم المجلس من (المجلس المشترك لمكافحة الفساد) إلى (المجلس الأعلى لمكافحة الفساد) ؛ لكونه أصبح برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء (السيد العبادي) ؛ وبقيت الجهات السابقة ممثلة فيه وهي ؛

اولاً- الأمين العام لمجلس الوزراء ثانيا- رئيس هيئة النزاهة ثالثاً- رئيس ديوان الرقابة المالية رابعاً- ممثل عن السلطة القضائية خامساً- مدير عام الدائرة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء

مقرراً . ما يعني أن التغيير في هذا الأمر هو دخول السيد رئيس مجلس الوزراء في عضوية المجلس لأول مرة منذ تاسيسه وترؤسه عام . وسنذكر نهاية شهر آب من عام 2015 أصبح اسم المجلس (المجلس الأعلى لمكافحة الفساد) وترأسه السيد رئيس مجلس الوزراء . وقد عقد المجلس آنذاك العديد من الاجتماعات الدورية التي أسفرت عن إصدار العديد من القرارات والإعامات والتوجيهات التي سهلت بالحصول عمل الأجهزة الرقابية وبقيت وظيفته الرئيسية التنسيق بين الأجهزة الرقابية الثلاث والخطط والمقترحات التي تصدرها عن إدارتها والتي أسفرت عن إصدار العديد من القرارات والتوجيهات التي تهدف إلى التنسيق وإزالة العقبات التي تعترض طريق الأجهزة الرقابية .

وقد تقدمنا في حينه بمقترح يرمي إلى إدخال ممثل عن السلطة القضائية في المجلس ليحصل التنسيق الكامل ؛ إذ لا فائدة من عمل الأجهزة الرقابية الثلاث دون وجود القضاء وفعلاً وافق مجلس القضاء الأعلى على المقترح الذي تضمنه المجلس وأدخل ممثل عن السلطة القضائية (وهو السيد رئيس جهاز الإشراف القضائي) ليكون عضواً في المجلس آنذاك .

وبعد الإعلان عما سمي بـ (حزمة الإصلاحات) إبان حكومة السيد العبادي في عام 2015 صدر الأمر الديواني المرقم 340 في 27/8/2015 الذي

يحدد آفتى أحد هؤلاء وواقفه البعض بضرورة الأجهزة الرقابية وهي ؛

ديوان الرقابة المالية -هيئة النزاهة - المفتشين العموميين - الإكتفاء بهذا المجلس بدوى انه يمارس صلاحيات هذه الأجهزة ذاتها ؛ لذا لا بد من إلغائها ؛ بغية القضاء على الترهل .

الأعلى يُحِيل إليها هذه الشكاوى التي يتسلسلها ؟ أم انه سيحيل هذه الشكاوى إلى القضاء العادي ومحاكمه -المرتبطة بمجلس القضاء الأعلى- ؟

بطبيعة الحال ليست لدى المجلس محاكم مختصة به وبالناكيد لن يكون بوسعه سوى إحالة هذه الشكاوى إلى المحاكم العادية - المرتبطة بمجلس القضاء الأعلى - وفي هذه الحالة ستنظر هذه المحاكم في الشكاوى فإن كانت متعلقة بالفساد قامت بإحالتها إلى الجهة المختصة وهي هيئة النزاهة لتحقيق بها على وفق القانون وإن كانت لا تتعلق بالفساد نظرت بها بحسب الاختصاص النوعي ؛ الأمر الذي يعني أننا مرنا بهذه الحلقة المفرغة لنعود من جديد إلى الجهة المختصة وهي القضاء وهيئة النزاهة !!

أما إذا كانت الشكاوى أو البلاغات المقدمة إلى المجلس تتعلق ابتداءً بمزاعم الفساد فليس أمام المجلس في هذه الحالة سوى إحالتها إلى الجهة المختصة وهي هيئة النزاهة ما يعني أننا عدنا إلى ما بدأنا ولم يكن البروز بالمجلس سوى قناة أخرى زائدة ؛ إذ إن الهياة تسلم الشكاوى ومزاعم الفساد ابتداءً وبشكل مباشر عبر موقعها الرسمي وخطوطها الساخنة ومكاتبها المنتشرة في المحافظات .

إن كل ذلك ليؤكد ما مضى بيانه وهو أن المجلس ما كان إلا جهة تنسيقية وما ينبغي له أن يكون غير ذلك .

أما الأستقالة بخلاف هذا فإنه يسوق المجلس في إشكاليته قانونية من جهة ومجتمعية من جهة أخرى .

التصريحات التي لا نعلم مدى صحتها وقتها -من أن المجلس يطالب الآخرين بأن يقدموا إليه ما لديهم من أدلة وغيرها مما يتعلق بالفساد ؛وهنا لا بد من تنحيه إلى جهة أخرى أو الإحالة للمحكمة المختصة . وأما الإشتكائيات القانونية فتتمثل بالنجاوز والتقدم على صلاحيات المؤسسات الدستورية المذكورة أنفا ولا سيما القضاء وهيئة النزاهة . وبما الإشتكائيات المجتمعية فإن الرأي العام -وسبب التصريحات المغايرة لواقع المجلس -سيستال بعد مرور سنة أو سنتين مثلاً عن هذا الموضوع الذي أضافه هذا المجلس فعلاً وحقيقة على أرض الواقع وعن الإجراءات التي حققها على وفق الفهم المغاير لواقعها ؟

وعندئذ سيوجب البعض بانه جهة تنسيقية ليس له صلاحيات قانونية تستطيع من خلالها تحقيق تلك الإجازات وأنذاك سيقعون فيما وقع به البعض سابقاً من الإعلاميين وغيرهم عندما قاموا بتحويل موضوع الخبراء والمحققين الدوليين وقالوا بانهم سيحققون في ملفات الفساد وسيفعلون كذا وكذا على الرغم من إيضاحنا في وقتها أن القانون لا يعطيهم تلك الصلاحيات وإن مهمتهم تقتصر على دعم جهود هيئة النزاهة واستدائها لا غير ؛

فما كان للراي العام بعد مرور سنة من هذا الموضوع إلا أن شرع يسؤال أولئك المروجين لتلك الفخورة عن الخبراء ومما حققوه فلم يكن المجلس فالسؤال المحوري هنا ؛ ما الذي يملكه المجلس من الناحية القانونية بإزاء ذلك ؟

إن الإجابة عن هذا السؤال لتكتف بالدليل القاطع ما سبق قوله من أن وظيفة المجلس تنسيقية لا أكثر !!! فهل يملك المجلس محاكم مختصة به ومتفصلة عن مجلس القضاء

المجلس الأعلى لمكافحة الفساد (المجلس المشترك لمكافحة الفساد) إلى (المجلس الأعلى لمكافحة الفساد) ؛ لكونه أصبح برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء (السيد العبادي) ؛ وبقيت الجهات السابقة ممثلة فيه وهي ؛

اولاً- الأمين العام لمجلس الوزراء ثانيا- رئيس هيئة النزاهة ثالثاً- رئيس ديوان الرقابة المالية رابعاً- ممثل عن السلطة القضائية خامساً- مدير عام الدائرة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء

مقرراً . ما يعني أن التغيير في هذا الأمر هو دخول السيد رئيس مجلس الوزراء في عضوية المجلس لأول مرة منذ تاسيسه وترؤسه عام . وسنذكر نهاية شهر آب من عام 2015 أصبح اسم المجلس (المجلس الأعلى لمكافحة الفساد) وترأسه السيد رئيس مجلس الوزراء . وقد عقد المجلس آنذاك العديد من الاجتماعات الدورية التي أسفرت عن إصدار العديد من القرارات والإعامات والتوجيهات التي سهلت بالحصول عمل الأجهزة الرقابية وبقيت وظيفته الرئيسية التنسيق بين الأجهزة الرقابية الثلاث والخطط والمقترحات التي تصدرها عن إدارتها والتي أسفرت عن إصدار العديد من القرارات والتوجيهات التي تهدف إلى التنسيق وإزالة العقبات التي تعترض طريق الأجهزة الرقابية .

وقد تقدمنا في حينه بمقترح يرمي إلى إدخال ممثل عن السلطة القضائية في المجلس ليحصل التنسيق الكامل ؛ إذ لا فائدة من عمل الأجهزة الرقابية الثلاث دون وجود القضاء وفعلاً وافق مجلس القضاء الأعلى على المقترح الذي تضمنه المجلس وأدخل ممثل عن السلطة القضائية (وهو السيد رئيس جهاز الإشراف القضائي) ليكون عضواً في المجلس آنذاك .

وبعد الإعلان عما سمي بـ (حزمة الإصلاحات) إبان حكومة السيد العبادي في عام 2015 صدر الأمر الديواني المرقم 340 في 27/8/2015 الذي

يحدد آفتى أحد هؤلاء وواقفه البعض بضرورة الأجهزة الرقابية وهي ؛

ديوان الرقابة المالية -هيئة النزاهة - المفتشين العموميين - الإكتفاء بهذا المجلس بدوى انه يمارس صلاحيات هذه الأجهزة ذاتها ؛ لذا لا بد من إلغائها ؛ بغية القضاء على الترهل .

ودعا شان إلى ضرورة محاسبية الفاسدين من قبل هذه الأجهزة وطالب ثالث بإحالة ملفات الفساد إلى المجلس لغرض التحقيق فيها وتقديم رابع يطلب إلى المجلس برك فيه إجراءات برائته و يمنحه صوم الغفران ... الخ . ثم ضجت من بعد ذلك الفتوات القضائية بمرامحها المعروفة واستخضت العديد من هؤلاء المنظرين الذين تحدثوا لساعات طويلة في برامج متجددة عن موضوع ليس له وجود إلا في مخيلتهم.

وقد لا اكون مستغربا حينما ينشأ الخطأ الفاضح من بعض السياسيين والبرلمانيين ؛ فكل صفة اتصف بها بعض اولئك منذ العام 2003 ولطالما تحدثت

بمقتضاها تم تغيير اسم المجلس من (المجلس المشترك لمكافحة الفساد) إلى (المجلس الأعلى لمكافحة الفساد) ؛ لكونه أصبح برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء (السيد العبادي) ؛ وبقيت الجهات السابقة ممثلة فيه وهي ؛

اولاً- الأمين العام لمجلس الوزراء ثانيا- رئيس هيئة النزاهة ثالثاً- رئيس ديوان الرقابة المالية رابعاً- ممثل عن السلطة القضائية خامساً- مدير عام الدائرة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء



مؤتمر : محسن حسين خلال تغطية احد مؤتمرات الزعيم عبد الكريم قاسم



حسن الياسري

بغداد

بعضهم بامور ونظراً لقضايا لا تدعو عن كونها أوهاماً لا وجود لها في أرض الواقع .

بالمجلس الأعلى لمكافحة الفساد باجناد هؤلاء وتتشكلاً جديداً كما يعتقد هؤلاء ؛ بل هو قائم وقديم ؛ فلقد أسس منذ العام 2007 إبان حكومة السيد المالكي الأولى بمقتضى الأمر الديواني المرقم 99 في 27/3/2007 وقد أسس تحت عنوان (المجلس المشترك لمكافحة الفساد) وكان برئاسة السيد الأمين العام لمجلس الوزراء وعضوية رئيس هيئة النزاهة ورئيس ديوان الرقابة المالية وممثل عن المفتشين العموميين . ولقد كان الغرض من إنشاء المجلس آنذاك التنسيق بين الأجهزة الرقابية الثلاث وإزالة العقبات التي تقف حائلاً دون إنجازها مهماتها .

لقد ظل المجلس المشترك لمكافحة الفساد مستمرا في العمل منذ عام حتى انثاق حكومة السيد 2007 العبادي في عام 2014 .وعند سجيننا إلى هيئة النزاهة في منتصف عام 2015 كان المجلس قائما ويجتمع دورياً برئاسة السيد الأمين العام لمجلس الوزراء وقد حضرنا العديد من الاجتماعات في اثناء مدة عملنا والتي أسفرت عن إصدار العديد من القرارات والتوجيهات التي تهدف إلى التنسيق وإزالة العقبات التي تعترض طريق الأجهزة الرقابية .

وقد تقدمنا في حينه بمقترح يرمي إلى إدخال ممثل عن السلطة القضائية في المجلس ليحصل التنسيق الكامل ؛ إذ لا فائدة من عمل الأجهزة الرقابية الثلاث دون وجود القضاء وفعلاً وافق مجلس القضاء الأعلى على المقترح الذي تضمنه المجلس وأدخل ممثل عن السلطة القضائية (وهو السيد رئيس جهاز الإشراف القضائي) ليكون عضواً في المجلس آنذاك .

وبعد الإعلان عما سمي بـ (حزمة الإصلاحات) إبان حكومة السيد العبادي في عام 2015 صدر الأمر الديواني المرقم 340 في 27/8/2015 الذي

يحدد آفتى أحد هؤلاء وواقفه البعض بضرورة الأجهزة الرقابية وهي ؛

ديوان الرقابة المالية -هيئة النزاهة - المفتشين العموميين - الإكتفاء بهذا المجلس بدوى انه يمارس صلاحيات هذه الأجهزة ذاتها ؛ لذا لا بد من إلغائها ؛ بغية القضاء على الترهل .

ودعا شان إلى ضرورة محاسبية الفاسدين من قبل هذه الأجهزة وطالب ثالث بإحالة ملفات الفساد إلى المجلس لغرض التحقيق فيها وتقديم رابع يطلب إلى المجلس برك فيه إجراءات برائته و يمنحه صوم الغفران ... الخ . ثم ضجت من بعد ذلك الفتوات القضائية بمرامحها المعروفة واستخضت العديد من هؤلاء المنظرين الذين تحدثوا لساعات طويلة في برامج متجددة عن موضوع ليس له وجود إلا في مخيلتهم.

وقد لا اكون مستغربا حينما ينشأ الخطأ الفاضح من بعض السياسيين والبرلمانيين ؛ فكل صفة اتصف بها بعض اولئك منذ العام 2003 ولطالما تحدثت

بمقتضاها تم تغيير اسم المجلس من (المجلس المشترك لمكافحة الفساد) إلى (المجلس الأعلى لمكافحة الفساد) ؛ لكونه أصبح برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء (السيد العبادي) ؛ وبقيت الجهات السابقة ممثلة فيه وهي ؛

اولاً- الأمين العام لمجلس الوزراء ثانيا- رئيس هيئة النزاهة ثالثاً- رئيس ديوان الرقابة المالية رابعاً- ممثل عن السلطة القضائية خامساً- مدير عام الدائرة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء

مقرراً . ما يعني أن التغيير في هذا الأمر هو دخول السيد رئيس مجلس الوزراء في عضوية المجلس لأول مرة منذ تاسيسه وترؤسه عام . وسنذكر نهاية شهر آب من عام 2015 أصبح اسم المجلس (المجلس الأعلى لمكافحة الفساد) وترأسه السيد رئيس مجلس الوزراء . وقد عقد المجلس آنذاك العديد من الاجتماعات الدورية التي أسفرت عن إصدار العديد من القرارات والإعامات والتوجيهات التي سهلت بالحصول عمل الأجهزة الرقابية وبقيت وظيفته الرئيسية التنسيق بين الأجهزة الرقابية الثلاث والخطط والمقترحات التي تصدرها عن إدارتها والتي أسفرت عن إصدار العديد من القرارات والتوجيهات التي تهدف إلى التنسيق وإزالة العقبات التي تعترض طريق الأجهزة الرقابية .

وقد تقدمنا في حينه بمقترح يرمي إلى إدخال ممثل عن السلطة القضائية في المجلس ليحصل التنسيق الكامل ؛ إذ لا فائدة من عمل الأجهزة الرقابية الثلاث دون وجود القضاء وفعلاً وافق مجلس القضاء الأعلى على المقترح الذي تضمنه المجلس وأدخل ممثل عن السلطة القضائية (وهو السيد رئيس جهاز الإشراف القضائي) ليكون عضواً في المجلس آنذاك .

وبعد الإعلان عما سمي بـ (حزمة الإصلاحات) إبان حكومة السيد العبادي في عام 2015 صدر الأمر الديواني المرقم 340 في 27/8/2015 الذي

يحدد آفتى أحد هؤلاء وواقفه البعض بضرورة الأجهزة الرقابية وهي ؛

بمناسبة الأزمة مع إيران

قبل 57 عاماً هددت أمريكا بحرب على كوبا

او الإكتفاء بالرتبة العسكرية فقط . واستحسرت ما كان يطلب رأي مدير الاستخبارات العسكرية او مدير الأمن العام فهدمها ثائمين أما أنا فقد كنت في ورطة لم اتخلص منها إلا بعد خمس ساعات ونصف وقد نالتني الإرهاق والتعب والنعاس .

وبعد أن كتبت الصيغة النهائية قال لي انهض فوراً إلى الإذاعة لستعيوا التصريح في نشرة الساعة السادسة صباحاً ثم أرفق قائلًا وبعد ذلك ارجع إلى هنا بسرعة، ولما استعسرتن عن سبب العودة قال (تعال تريك ويانا كيا)!!! وكان يقصد تناول

أخرى كانت تزجج الدول الغربية وعلى راسها الولايات المتحدة-كنت في ذلك الوقت مدير الإخبار الداخلية في وكالة وربما العالم كما حدث عام 1962 في مؤسسيها عام 1959أبقران من الزعيم نفسه وكثيرا ما يدعوني سكرتيرته الصحفي سعيد الدوري لوزارة الدفاع بعد أن طلبت من السكرتير الصحفي سعيد الدوري منيع النشرة الضبابية ولم ارجع إلى وزارة الدفاع بعد ان طلبت من السكرتير الصحفي سعيد الدوري تدبر اي عنر إذا سال عنى واضنه قد نسى تلك الدعوة الصباحية!!!

أزمة الصواريخ وللتاريخ انكر ان طائرات التجسس التابعة سي 2-U- جائرة على كتابته هذا التصريح الغريب!!! ونهيت مباشرة إلى الإذاعة حيث سلمت الخبر إلى منيع النشرة الضبابية و لم ارجع إلى وزارة الدفاع بعد ان طلبت من السكرتير الصحفي سعيد الدوري منيع النشرة الضبابية ولم ارجع إلى وزارة الدفاع بعد ان طلبت من السكرتير الصحفي سعيد الدوري تدبر اي عنر إذا سال عنى واضنه قد نسى تلك الدعوة الصباحية!!!

أزمة الصواريخ وللتاريخ انكر ان طائرات التجسس التابعة سي 2-U- جائرة على كتابته هذا التصريح الغريب!!! ونهيت مباشرة إلى الإذاعة حيث سلمت الخبر إلى منيع النشرة الضبابية و لم ارجع إلى وزارة الدفاع بعد ان طلبت من السكرتير الصحفي سعيد الدوري منيع النشرة الضبابية ولم ارجع إلى وزارة الدفاع بعد ان طلبت من السكرتير الصحفي سعيد الدوري تدبر اي عنر إذا سال عنى واضنه قد نسى تلك الدعوة الصباحية!!!

أزمة الصواريخ وللتاريخ انكر ان طائرات التجسس التابعة سي 2-U- جائرة على كتابته هذا التصريح الغريب!!! ونهيت مباشرة إلى الإذاعة حيث سلمت الخبر إلى منيع النشرة الضبابية و لم ارجع إلى وزارة الدفاع بعد ان طلبت من السكرتير الصحفي سعيد الدوري منيع النشرة الضبابية ولم ارجع إلى وزارة الدفاع بعد ان طلبت من السكرتير الصحفي سعيد الدوري تدبر اي عنر إذا سال عنى واضنه قد نسى تلك الدعوة الصباحية!!!

أزمة الصواريخ وللتاريخ انكر ان طائرات التجسس التابعة سي 2-U- جائرة على كتابته هذا التصريح الغريب!!! ونهيت مباشرة إلى الإذاعة حيث سلمت الخبر إلى منيع النشرة الضبابية و لم ارجع إلى وزارة الدفاع بعد ان طلبت من السكرتير الصحفي سعيد الدوري منيع النشرة الضبابية ولم ارجع إلى وزارة الدفاع بعد ان طلبت من السكرتير الصحفي سعيد الدوري تدبر اي عنر إذا سال عنى واضنه قد نسى تلك الدعوة الصباحية!!!

أزمة الصواريخ وللتاريخ انكر ان طائرات التجسس التابعة سي 2-U- جائرة على كتابته هذا التصريح الغريب!!! ونهيت مباشرة إلى الإذاعة حيث سلمت الخبر إلى منيع النشرة الضبابية و لم ارجع إلى وزارة الدفاع بعد ان طلبت من السكرتير الصحفي سعيد الدوري منيع النشرة الضبابية ولم ارجع إلى وزارة الدفاع بعد ان طلبت من السكرتير الصحفي سعيد الدوري تدبر اي عنر إذا سال عنى واضنه قد نسى تلك الدعوة الصباحية!!!

أزمة الصواريخ وللتاريخ انكر ان طائرات التجسس التابعة سي 2-U- جائرة على كتابته هذا التصريح الغريب!!! ونهيت مباشرة إلى الإذاعة حيث سلمت الخبر إلى منيع النشرة الضبابية و لم ارجع إلى وزارة الدفاع بعد ان طلبت من السكرتير الصحفي سعيد الدوري منيع النشرة الضبابية ولم ارجع إلى وزارة الدفاع بعد ان طلبت من السكرتير الصحفي سعيد الدوري تدبر اي عنر إذا سال عنى واضنه قد نسى تلك الدعوة الصباحية!!!

أزمة الصواريخ وللتاريخ انكر ان طائرات التجسس التابعة سي 2-U- جائرة على كتابته هذا التصريح الغريب!!! ونهيت مباشرة إلى الإذاعة حيث سلمت الخبر إلى منيع النشرة الضبابية و لم ارجع إلى وزارة الدفاع بعد ان طلبت من السكرتير الصحفي سعيد الدوري منيع النشرة الضبابية ولم ارجع إلى وزارة الدفاع بعد ان طلبت من السكرتير الصحفي سعيد الدوري تدبر اي عنر إذا سال عنى واضنه قد نسى تلك الدعوة الصباحية!!!

أزمة الصواريخ وللتاريخ انكر ان طائرات التجسس التابعة سي 2